



بيان إبراء الذمة في الشأن الجزائري

29 رمضان 1440 هـ الموافق 06/02م 2019م

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين، أما بعد،

فأداء لواجب البيان الذي كلف الله - سبحانه وتعالى - به أهل الاختصاص من حملة علوم الشريعة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَشُبِّهُنَّ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْفُرْنَ بِهِ﴾ [آل عمران: 187]، واستجابة لأمر النبي صلى الله عليه وسلم (إن الدين النصيحة، إن الدين النصيحة، إن الدين النصيحة. قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال: لله، وكتابه، ورسوله، وأئمة المؤمنين وعامتهم، وأئمة المسلمين وعامتهم) [رواه أبو داود، وهو صحيح]؛ وعملا بالقاعدة الأصولية: (لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة)، وفي هذه الفترة الزمنية الحساسة التي يمر بها بلدي الجزائر، فإنني أنا الدكتور عثمان بن محمد الأخضر شوشان، الحاصل على شهادة الدكتوراه في أصول الفقه، أعلن مساندتي للجيش الشعبي الوطني بقيادته الحالية، والتي على رأسها قائد الأركان الفريق أحمد قايد صالح، في مسعاه إلى الأخذ بالجزائر إلى بر الأمان بإذن الله تعالى، مادام متمسكا بثواب الهوية الوطنية، وملتزمًا ببيان أول نوفمبر، ومحافظًا على أمن العباد والبلاد من الأعداء في الداخل والخارج.

وموقفي هذا مبني على أسس شرعية بحتة، تعتبر من صميم تخصصي؛ بعيدا عن المآرب الشخصية، أو الحزبية، أو الفتوية، أو العرقية، أو غير ذلك .. وإنما هو - فيما رأيت - واجب شرعي، قد أعددت له الجواب عند الوقوف للسؤال يوم الحساب.

أما الأسس الشرعية التي بنيت عليها موقفي هذا فأهمها ما يلي:

أولا: وجوب حفظ أمن العباد والبلاد؛ فحفظ الأمن هو الأصل في تحقيق مصالح العباد الدينية والدنيوية؛ لذا كان الأمن دعوة إبراهيم عليه السلام لبيت الله الحرام: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا﴾ [إبراهيم: 35]؛ إذ لا تستقيم أمور العباد في دينهم ودنياهم إلا بتحقيقه. ولأن الوسائل لها أحكام المقاصد، فإن الجبل الوحيد المتاح اليوم لحفظ أمن الجزائر شعبا ودولة - بعد حبل الله تعالى - هي مؤسسة الجيش الشعبي الوطني؛ لذا كانت مساندتها واجبا شرعيا؛ عملا بالقاعدة الشرعية (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب).

ثانيا: وجوب العمل بقاعدة (اعتبار المآلات)؛ فآل مساندة جيشنا الشعبي الوطني هو حراسة الجزائر من الغزاة المعتدين من أعداء الملة والدين والوطن؛ والعامل من اعترض واعتبر بغيره مما حصل ويحصل اليوم في عدد من البلاد الإسلامية حينما انفرط عقد حارس أمنها وحدودها ووحدتها وهو - بعد الله تعالى - جيشها، كيف تعرضت للغزو من الأعداء والمتربصين بحجة حماية الديمقراطية، وتحقيق الأمن القومي والإقليمي والدولي، فخل بها الدمار والحرب والظلم والفساد في الدين والدنيا، نسأل الله لهم الفرج القريب ورد كيد الأعداء والظالمين في نحورهم.

كما أن مساندة جيشنا الشعبي الوطني هو ضمانه - بعون الله وتوفيقه - لوحدة البلاد من التفرق والاختلاف المؤديين إلى الحروب الأهلية، والحرب، والدمار، والضعف والهوان؛ فقد أمر الله تعالى المؤمنين بالوحدة، ونهاهم عن الفرقة والتنازع، فقال جل وعلا: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: 103]، وقال عز من قائل: ﴿وَلَا تَنَزَعُوا فِتْنَةً لَكُمْ وَتَذَهَبَ رِيحُكُمْ﴾ [الأنفال: 46]، وإذا أمر الله تعالى بأمر، فإنما هو أمر بالتخاذ أسبابه المحققة له، وإذا نهى عن أمر، فإنما هو نهى عن اتخاذ الأسباب المؤدية إليه؛ ولست أرى في الجزائر اليوم، وفي هذا الظرف الحرج، ما يحقق واجب وحدة الأمة، ولا ما يدفع عنها الفرقة، والتنازع - بعد توفيق الله تعالى - إلا الجيش الشعبي الوطني.

ثالثا: وجوب الانحياز إلى الفئة الصالحة؛ فالجزائر اليوم قد تميز فيها حزبان؛ حزب الجزائر، وحزب فرنسا. أما حزب الجزائر فهو حزب وطني يدعو إلى التمسك بثوابت هوية الشعب الجزائري، وهي الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ووحدة الشعب الجزائري وسيادته على أرضه. أما الحزب الآخر، فهو حزب فرنسا، وهو حزب لائكي، متنكر لتلك الثوابت، متفان في خدمة أعداء الجزائر في الداخل والخارج، وعلى رأسهم فرنسا الصليبية الحاكمة.

فحزب الجزائر، يمثله أغلبية الشعب الجزائري بمختلف أعراقه، وأطيافه، ومناطقه، كما تمثله رسميا اليوم المؤسسة العسكرية في توجهها الجديد منذ 2015م - كما أكد ذلك المتبعون لمسيرتها بدقة وتفصيل منذ ذلك التاريخ - لأسباب وتحولات أراد الله سبحانه وتعالى لها أن تكون؛ وأرجو أن يكون هذا التوجه الجديد للجيش الوطني الشعبي من مكر الله تعالى لأرض الشهداء الأبرار لتستعيد مجدها وعزها وكرامتها؛ فمن سنة الله تعالى في إهلاك الظالمين والفاستدين المفسدين أن يأتيهم مكر الله جل وعلا من حيث لا يشعرون؛ قال تعالى: ﴿ وَمَكَرُوا مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [النمل: ٥٠].

وأما حزب فرنسا، فيمثله ضباط فرنسا، ودعاة تقسيم الجزائر حسب الإثنيات العرقية، وأعداء الإسلام واللغة العربية، والذين يعتبرون الفاتحين من الصحابة والتابعين غزاة وقراصنة، ويمثل هذا الحزب أحزاب وشخصيات في الداخل والخارج، في أعلى هرم السلطة وفي أدناه، ومؤسسات إعلامية، ورؤوس أموال منهبية ومشبوهة، والجامع لهؤلاء جميعا هو عداوتهم للإسلام والعربية والتكر للتراث الثقافي للشعب الجزائري المتنوع بتنوع أعراقه ومناطقه، وتكرهم لبيان أول نوفمبر الذي يعلن صراحة عن بناء دولة جزائرية مستقلة، وفق المبادئ الإسلامية، دينها الإسلام، ولغتها الرسمية اللغة العربية، ومكانتها المرموقة في الأمة العربية والإسلامية. ويعمل هذا الحزب جاهدا في السر والعلن من أجل إعادة صياغة الدستور الجزائري، لتحقيق مآربه المشبوهة.

وبناء على هذا، فلا يبقى أمام أي جزائري غيور على دينه وأرضه إلا الانحياز إلى حزب الجزائر بكل ما لديه من وسع؛ أداء لواجب التعاون الشرعي؛ قال تعالى: ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ [المائدة: ٢].

رابعا: وجوب العمل بالقاعدة الشرعية (دفع أشد المفسدين بارتكاب أخفهما)؛ فإن الشريعة الإسلامية مبنية على دفع المفاست الراجحة، وجلب المصالح الراجحة؛ وعند اجتماع المفاست الراجحة مع المصلحة المرجوحة فإن الواجب دفع أشد المفسدين بارتكاب أخفهما؛ فإذا تأكد وجود فساد أو أفراد فاسدين في مؤسسة الجيش الشعبي الوطني، فإن ما يترتب على ذلك لا يرقى إلى ما يترتب على فساد ومفستي حزب فرنسا؛ ذلك أن الفساست والفاستدين في الجيش الشعبي الوطني لا يعدون أن يكون في أشد حالاته أخلاقيا شخصيا أو فسادا في اختلاس مال، أو سوء استعمال للسلطة، أما فساد حزب فرنسا فإنه فساد يأتي على بيضة الإسلام في الجزائر من حيث العقيدة والأخلاق والوحدة، وسيادة الشعب على أرضه وفي قراره السياسي، والدفع به إلى التبعية والوصاية المطلقة لفرنسا الصليبية؛ لذا، فإن القاعدة عند تعارض حفظ الضروريات الكلية الشرعية المقاصدية هي: وجوب تقديم ضرورة حفظ الدين على ضرورة حفظ المال؛ لأن مفسدة ضياع الدين أعظم وأشد من مفسدة ضياع المال.

خامسا: وجوب العمل بالقاعدة الفقهية الكلية: (اليقين لا يزول بالشك): فالأخذ والبناء على الظاهر من أمر الناس يقين حتى يأتي ما يخالفه. وقد أظهرت مؤسسة الجيش الشعبي الوطني منذ 2015م وإلى اليوم ميلا واضحا وتوجهها ثابتا نحو ثوابت هوية الشعب الجزائري، ومواكبتها ومؤازرتها لمطالب الشعب الجزائري، وحمائته، وحماية أمنه ومكتسباته منذ بداية الهبة الشعبية إلى اليوم، وما صحب ذلك من توقيف لفراغنة البلاد، ورؤوس الفتنة والفاست، والمفستي، والمتأمرين، والخنونة، وما زال الأمر مستمرا - بفضل الله وتوفيقه - ثم بجهود مؤسسة الجيش الشعبي الوطني، وفي المقابل لم يتم توقيف أو عرقلة أي شخصية أو هيئة وطنية محترمة، أو التعرض لأي جهد أو عمل صالح يصب في مصلحة العباد والبلاد. فلا يصح شرعا تجاهل هذه الحقائق من أجل شكوك وتحينات دون دليل، والله عز وجل يأمرنا بالعدل والإنصاف في حق كل محسن؛ فقال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ [المائدة: ٨].

سادسا: وجوب مناصرة ومؤازرة عدو فرنسا في الجزائر: فالعدو الأول اليوم للصياغة الفرنسية الصليبية على الجزائر هو المؤسسة العسكرية؛ بشهادة وسائل الإعلام الفرنسية وتصريحات ساستها ومنظريها التي ما فتئت تكيل لقيادة الجيش الشعبي الوطني منذ 2015م وإلى اليوم الاتهام بعداوتها للديمقراطية، والتضييق على الحريات، وعدم احترام حقوق الإثنيات العرقية، وغير ذلك من حملات التشويه؛ وقد بين الله تعالى في كتابه أن معيار السالكين للطريق الصحيح هو تشويه أعدائهم لهم كما في قوله تعالى: (وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ) فهذا أحد أهم المعايير الشرعية في معرفة الصالح من الفاسد، والصديق من العدو، والمخلص من الخائن.

سابعا: وجوب العمل بالقاعدة الشرعية (يُحْمَلُ الضَّرْرُ الْخَاصَ دَفْعًا لِلضَّرْرِ الْعَامِ): وهذه من أعظم القواعد الشرعية في حفظ بيضة الدين، ووحدة الأمة، ومن أعظم أسباب عزها وقوتها وحفظ أمنها. إذ من المعلوم أن لكثير من الجزائريين مظالم جسيمة، وجرائم شنيعة، ارتكبتها الجيش الشعبي الوطني - بقيادة ضباط فرنسا - في حق الشعب الجزائري، عندما أقدم أولئك الضباط الخونة بتوقيف المسار الانتخابي الذي فازت فيه الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ظلما، وتعسفا، وطاعة لأعداء الجزائر في الداخل والخارج، مما تسبب في إزهاق مئات الآلاف من الأرواح البريئة، ونهب الممتلكات، وبيع مقدرات الجزائر بأبخس الأثمان، وغير ذلك مما يصعب وصفه من المفاصد الدينية والدنيوية. ومع ذلك فإن المؤمن الحق هو من يقف عند حدود الله تعالى ولا يتعداها مهما وقع عليه من الظلم والحيف، ومن ذلك تحمله الضرر الخاص من ظلمه من أجل دفع الضرر العام على الأمة في مصالحها الكبرى الدينية والدنيوية، مادامت قيادة الجيش الشعبي الوطني قد استلها أبناء الجزائر المخلصون لوطنهم وثوابت هويته ولعهد الشهداء رحمهم الله، وحتى إن حادت قيادة الجيش الحالية يوما عن هذا النهج القويم؛ فإن الحكم يدور مع علته وجودا وعدما.

أخيرا، أقول: إن الرائد لا يخون أهله، وإنني ناصح أمين لأهلي وقومي في الجزائر الحبيبة، لم يطلب مني أحد أو جهة كتابة هذا البيان، ولا أريد بذلك مالا ولا جاها ولا منصبا إلا ما أَرَادَهُ الْأَنْبِيَاءُ وَالْمُصَلِّحُونَ مِنْ قَبْلِ: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨].

وإنني أهيب بإخواني الأحرار الأفاضل من حملة الشريعة أن يبينوا لأمتهم موقفهم الذي يدينون الله تعالى به؛ إبراء للذمة، وقيامًا بواجب النصح والبيان والتعاون على البر والتقوى، وأداء لأمانة حمل العلم الشرعي، وأن لا يتأخروا في البيان؛ فإنه (لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة)، وإن الزمن يتسارع، وإن الأعداء يحشدون ويكيدون، والله المستعان.

إن الجزائر أمانة الله في أعناقنا نحن الجزائريين والجزائريات جميعا، وهي عهد الفاتحين والشهداء في ذمنا جميعا - كل حسب موقعه وكل حسب جهده واستطاعته - وسوف يسألنا الله جل وعلا عن أداء حق الأمانة، وعن مراعاة العهد، وعليه فإنه يجب على الجيل أن يصون الأمانة، ويحفظ العهد؛ قال تعالى في وصف المؤمنين الصادقين: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْتِنَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰغُوتٌ﴾ [المؤمنون: ٨].

اللهم احفظ علينا وعلى بلادنا ديننا وأمننا ووحدةنا على السنة والفضيلة وأصلح أحوالنا ورد ضالنا وأهلك أعداءنا، وهي لنا من أمرنا رشدا، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه.

وكتبه ووقعه الدكتور عثمان بن محمد الأخضر شوشان